

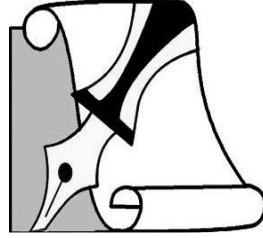


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كان الحدث إقليمياً بامتياز خلال الأيام الماضية بينما تراجع الشأن الداخلي بين اللبنانيين إلى مرتبة أدنى، في ظل بحث بين الأفرقاء المختلفين في كيفية تمرير الموازنة في المجلس النيابي في انتظار أموال مؤتمر سيدر الموعودة في انتظار استحقاق التعيينات.

وبينما عاشت المنطقة حالاً يقترب من الغليان، واستنفار عام على مستوى العالم بأسره، لمتابعة تسارع التطورات فيها وارتفاع منسوب التوتر بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، إضافة إلى ما يحدث في اليمن ونوعاً ما سوريا، بدأ لبنان مترقبا كونه سيتأثر كثيراً في حال ذهاب الوضع نحو الأسوأ، وهو سيناريو لا يزال مستبعداً الآن.

من هنا، يتنفس لبنان الصعداء كون الحديث عن مراوحة في التوتر من دون أن يبلغ حد الانفجار، بينما على لبنان أن يحضر نفسه لكل الاحتمالات، ويلجأ إلى تحصين نفسه ودعم مقاومته التي سيكون عليها مواجهة أي اعتداء أميركي وإسرائيلي بالاشتراك مع محور المقاومة في المنطقة، بغض النظر عن التوافق الداخلي التام على موضوع سلاحها.

هنا، يجدر بنا التوقف عند ما تم تداوله لدى وزراء في الحكومة حول أن عدداً من أركان الدولة وقياداتها قد تلقوا نصائح من جهات دبلوماسية أوروبية متعددة، تدعو إلى تحييد لبنان وعدم إقحامه في أية مواجهة عسكرية يمكن أن تحصل في الخليج على خلفية التصعيد السياسي الحاصل حالياً بين الولايات المتحدة وإيران.

لبنان، الهام جداً بالنسبة إلى أوروبا، تم تقديم النصح إليه من قبل الأوروبيين ومن قبل الولايات المتحدة عبر هؤلاء، بضرورة النأي بالنفس وقطع الطريق على لجوء أي طرف، في إشارة إلى حزب الله، إلى التدخل في مثل هذه المواجهة، وهو أمر وصل بالفعل إلى جهات عديدة في محور المقاومة. إذ طلب من لبنان بضرورة ضبط النفس وعدم توفير أي ذريعة يمكن استغلالها من إسرائيل أو غيرها لتهديد الاستقرار في لبنان، علماً أن ما تم تقديمه من نصائح يعد استباقياً ليكون في مقدور لبنان أن يتخذ منذ الآن كل أشكال الحيطة، وعدم الانجرار إلى ردود فعل غير محسوبة، حسب ما قاله الأوروبيون الذين يريدون تحييد لبنان عن شأن يتعلق بأمنه مباشرة لنيّات تتعلق أولاً بأمن الدول الأوروبية خشية من هجرة غير محسوبة من النازحين إلى دولهم، إضافة إلى خشيتهم على قواتهم العاملة في لبنان، ومحاولة حماية إسرائيل من أي استهداف للمقاومة كونها تعد شريكاً أساسياً في أي اعتداء على محور المقاومة.

في هذه الأثناء، يبدو أن الأفق غير سالك حالياً حول ملف النازحين السوريين، في ظل قناعة بأن هذا الملف مجمد لوقت طويل، علماً أن السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبكين قد أكد أن مشاركة لبنان في

مؤتمر استانا تصب في خدمة هدف إعادة النازحين (أمر المبادرة الروسية يأتي لاحقاً). كما أن الأفق يبدو شبه مسدود حالياً أمام ملف ترسيم الحدود البرية والبحرية بين لبنان وحكومة الاحتلال الاسرائيلي، إذ دخل هذا الملف في مرحلة جمود مفاجيء، لا توجد أية مؤشرات على تحريكه، علماً أن الوسيط الاميركي دايفيد ساترفيلد كان متحمساً للعودة إلى لبنان بعد انتقاله من بيروت إلى إسرائيل، إلا انه عاد وأرجأ عودته من دون أي مسعى جدي من قبله.

في موازاة ذلك، تبدو الحكومة في وضع لا تحسد عليه جراء التباينات الحادة بين مكوناتها، بينما التقى معنيون بالتسوية الرئاسية لتعزيزها وتأمين انطلاقة جديدة لها، ونعني هنا اللقاء الذي تم بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل ما أوحى بأن الجسور عادت وفتحت بين الجانبين، خاصة على صعيد موضوع التعيينات الذي طرح على بساط البحث الجدي. وفي انتظار ذلك تمرير هذا الموضوع، فإن تفعيل العمل الحكومي في هذه المرحلة هو الهدف الأساس، وصولاً إلى معالجة الملفات التي تمكن لبنان من الخروج من أزمتته والوضع الاقتصادي الصعب الذي يعانيه، وأول الأمر قد بدأ فعلياً مع استعادة التضامن بين الوزراء، الذي فقد في الآونة الاخيرة، وهو الشرط الأساس ليس فقط لاستمرار الحكومة واستعادة ثقة اللبنانيين بها، بل لاستعادة ثقة المؤسسات الدولية بها وبتوجهها، علماً بأن بعض المؤسسات الدولية بدأ يثير شكوكاً حول الحكومة وقدرتها على العمل الجدي ومعالجة المشكلات، وخصوصاً التعهدات التي أطلقتها في مؤتمر سيدر، والاصلاحات التي تعهدت بها، والتي لم تدخل اي منها حيز التطبيق والايفاء بها، علماً ان اموال سيدر سوف تأتي على مراحل وطبقاً لعمل الحكومة ومؤسسات الدولة التي ستظل تحت رقابة الخارج.

لكن على هذا الصعيد، ثمة مبالغة كبيرة في التعويل على مؤتمر سيدر، وهناك مسار رسمي وخطة اعلامية لتمرير وهم أن هذا المؤتمر سيحل مشكلة الاقتصاد اللبناني. وفي كل الأحوال، وإذا كان الجميع متفق اليوم على أن الوضع الاقتصادي سيئ جداً، وأن هناك أزمة حقيقية يجب التعامل معها، وهناك إجراءات جذرية يجب اتخاذها للخروج من الوضع المتردي، فإن هذه الإجراءات والحلول بعضها مؤقتة، أي آني، ويجب أن يكون سريعاً، وبعضها الآخر مستدام، أي خطط للمستقبل وتحتاج الى سنوات للتطبيق والتنفيذ ورؤية النتائج. لكن ثمة أسئلة حول جدية السلطة الحاكمة في الاصلاح في ظل مزاريب الهدر والموارد الضائعة، إن كان في الأملاك البحرية أو في قطاع الخليوي وغيرهما الكثير مما لا تود السلطة اقامه لعوامل مصلحة وطائفية.

لا شك أن الإصلاحات الجذرية المطلوبة لوضع الأمور على السكة الصحيحة، تحتاج الى تضحيات من الجميع، بما فيها الاقنطاع الذي حكي عنه من القطاع العام، ولكن أحدا لا يقبل اليوم بتقديم تضحيات ما دام مقتنعا ان هناك فسادا وسرقة أو في أحسن الاحوال هدر، وان تضحياته تذهب الى جيوب أخرى وليست في سبيل تصحيح جذري للمستقبل.

في موازاة ذلك، فإن المستثمر الذي يعول عليه لن يقتنع أن هناك عقلية إنتاجية حقيقية في البلد ما زالت المعطيات والمعلومات غائبة عنها. ولكل ذلك نحتاج إلى الشفافية المطلقة لإقناع الجميع بأن تضحياتهم ذات معنى، وأن المال العام يدار بالطريقة الصحيحة. ويجب إيجاد طرق لزيادة الإنتاجية العامة وتكبير الثروة وتأمين الحقوق للجميع، بنحو يخلق استدامة وتأمين فرص للإنتاج والعمل والتعويل على الانتاجية في الاقتصاد، وهو ما يناقض، للأسف، أسس السياسة الاقتصادية التي تم التركيز عليها منذ مرحلة ما بعد اتفاق الطائف وهو ما يعرف بالسياسة النيوليبرالية، أي المغالاة في الاقتصاد الحر.

من هنا، فإن أية إجراءات للتكشف لن يتم تقبلها من الشعب لأن هناك اقتناعا مطلقا لدى الناس أن الفساد مستشر، وهناك صفقات وهدر للمال العام، ما يقدم دليلا على أهمية الشفافية المطلقة في الدولة ولدى السياسيين ما سيخلق أداة للمحاسبة والمراقبة لدى الجميع من مواطنين وسياسيين وإعلام.

التسوية.. حركة جعجع.. والتعيينات

نجح تيار المستقبل و**التيار الوطني الحر** في إعادة ترميم **التسوية الرئاسية**، التي قادت إلى إنتخاب **رئيس الجمهورية العماد ميشال عون** وعودة رئيس الحكومة **سعد الحريري** إلى السراي الحكومي، بعد الضربات التي تعرضت لها في الفترة السابقة، لا سيما بعد العمل الإرهابي في مدينة طرابلس والحكم الصادر عن المحكمة العسكرية في ملف المسرحي زياد عيتاني.

كان اللقاء المطول بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية والمغتربين **جبران باسيل** كافيا لمعالجة بعض الثغرات التي ظهرت، خصوصا أن الحريري كان قد أبدى، في مؤتمر صحفي، تمسكا بالتفاهم مع التيار الوطني الحر، في حين ليس لدى الأخير أية مصلحة في فرط التحالف مع المستقبل، نظرا إلى التداعيات التي ستترتب على ذلك وأهمها تهديد طموح باسيل الى الرئاسة.

يعتبر تيار المستقبل أن ترميم التسوية الرئاسية حاجة وطنية، نظرا إلى أنها ساهمت في تكريس حالة من الإستقرار في البلاد، كما أنه يعول عليها لتجاوز الأزمة الإقتصادية الحالية، بالتعاون مع باقي الأفرقاء، وهو المهجوس بمفاعيل مؤتمر سيدر.

يعلم الطرفان أن العديد من الجهات لديها مصلحة في فرط التفاهم بين التيارين، منهم قوى سياسية محلية ترى نفسها متضررة من التسوية، بالإضافة إلى شخصيات، كانت تدور في فلك المستقبل نفسه، تريد المزايدة على الحريري في بعض الملفات إضافة الى بقايا قوى 14 آذار وصقورها. من ناحيته، لا يواجه رئيس الحكومة أزمة داخل بيئته الشعبية، حسب ما يؤكد المستقبليون، بل على العكس من ذلك فهو يحظى بإجماع سياسي وشعبي لم يكن قائما قبل الإنتخابات النيابية الأخيرة، ويشيرون إلى أن كل كلام غير ذلك لا يمت إلى الواقع بصلة، وهم يشددون على أن لا بديل عن التسوية القائمة إلا المجهول، ولا أحد يريد الدخول في أية مغامرة، خصوصا أن الوضع الإقتصادي دقيق والمطلوب من الجميع الإنجاز.

أما التيار الوطني الحر فهو يحتفظ بقراءة شبيهة إلى حد بعيد بتلك التي لدى المستقبل، لا سيما لناحية التأكيد بأن هناك مصلحة وطنية مشتركة في الحفاظ على التسوية الرئاسية، لكن في المقابل هذا لا يلغي الإختلاف في وجهات النظر حول بعض الملفات، أبرزها ملف النازحين السوريين، إلا أن الرهان على أن هذا الإختلاف سيؤدي إلى سقوطها هو غير واقعي، بدليل القدرة على معالجة الثغرات التي تظهر في كل مناسبة، ويشير التيار الى أن التفاهم مع الحريري هو الركن الأساس في نجاح العهد.

من هنا، يبدو أن الطرفين يريدان الحفاظ على التسوية، لكن في الجهة المقابلة، لا يمكن إنكار وجود متضررين كبار من هذه التسوية، أبرزهم [الحزب التقدمي الإشتراكي](#) وحزب القوات اللبنانية، بالرغم من أن الحزبين كانا داعمين لها، فالملاحظات التي توجه إلى أداء الحريري، في أوساطهما، كثيرة، خصوصا لناحية ما يعتبرانه تماهيا أو صمتا على مواقف وزير الخارجية والمغتربين. وإذا كان زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع قد سارع إلى استيعاب الأمر وتجنبّ الخسارة والتهميش جراء التسوية قدر الإمكان، فإن زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط سيدجد صعوبة في هضم ما حصل، خاصة وأن الأمر يسوء بالنسبة اليه سياسيا وماليا، وما السجال الاخير الذي حصل مؤخرا بين أنصاره والحريري سوى عينة بسيطة على هذا الامر.

من هنا، يشعر الحزبان أنهما خارج منطق الشراكة، بالرغم من وجودهما على طاولة مجلس الوزراء، في حين أن باقي الشركاء قادرين على تأمين مصالحهم، فلا أحد يستطيع المسّ بالتثائي حزب الله وأمل، حسب الطرفين، كما أن تيار المردة يعد محصنا في الدولة، الأمر الذي يحملان الحريري المسؤولية عنه.

وكانت لافتة في الفترة الاخيرة الحركة التي قام بها رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عبر مبادرته إلى التحرك شخصيا لحماية معراب من مفاعيل صيانة التسوية بين رئيس الحكومة سعد الحريري والوزير جبران باسيل. فبعد ساعات على لقاء شريكى التسوية، زار جعجع بيت الوسط حاملا سلة من الهواجس والمطالب، وبحث مع الحريري في مقاربة القوات لإشكالية التعيينات ومشروع الموازنة، وغيرهما من الملفات الشائكة، حسب ما يقوله القواتيون.

لدى القوات مأخذ كثيرة على الطريقة التي تدار بها الأمور على صعد عدة، وصلت بجعجع الى مناشدة رئيس الجمهورية ميشال عون التدخل المباشر لإعادة الامور الى نصابها وإنقاذ لبنان قبل فوات الأوان، علما ان القوات وجعجع هما المتضررين الاكبرين من سقوط تقاهم معراب وهما يحاولان لملمة ما تيسر من أشلاء جثة هذا التفاهم.

يريد رئيس القوات تحييد باسيل لتخفيف اندفاعه نحو التعيينات المسيحية في الدولة، ودفعه الى أخذ مصالح القوات وحقوقها في الاعتبار. بالطبع، لن تكون مناشدة جعجع لعون مثمرة، وهي ليست المرة الأولى أصلا التي يوجه فيها نداء كهذا لعون، لكن جعجع يعتمد تكرار تلك المناشادات من باب تحميل عون مسؤولية المبادرة الى معالجة مكامن الخلل المشكو منها، ورمي الكرة الى ملعبه وإحراجه في حملة مشابهة لما يقوم بها أخصام باسيل لتصوير رئيس التيار الحر على أنه الرئيس الفعلي للبلاد.

يحاول جعجع إعادة عقارب الساعة الى الوراء، والتصرف على أساس أن عون هو شريكه الاساسي في مصالحة معراب، وليس باسيل، وبالتالي فإنه يسعى دائما الى تكريس هذه المعادلة واستدراج رئيس الجمهورية إليها عند كل محطة تتعلق بالتوازنات المسيحية في السلطة، وهو يستغل دوما مقولة ان عون هو بيّ الكل كرئيس للبلاد وأنه سيضع عواطفه ومصالحه على الهامش في سبيل البلاد.

كما يحاول جعجع عبثا الفصل ليس فقط بين عون وباسيل، بل بين باسيل والتيار الحر، عبر تركيز القوات على ان المشكلة تتمحور حول العلاقة مع باسيل تحديدا، ولا تشمل قواعد التيار أو قيادات أخرى في صفوفه.

وقد أعطى ذلك مفاعيل عكسية، سواء في موقف عون من باسيل، أو من تمكن باسيل من الصعود شعبيا عبر تصوير نفسه بالخصم الأهم للقوات فتعززت قوته في داخل تياره وفي القصر الجمهوري، ربطا بالاصطفاف السياسي الحزبي في الساحة المسيحية، والذي تبين أن مصالحة معراب لم تخفف من وطأته

وحدثه، بل ان اتفاق معراب شكل طمسا اصطناعيا للخلاف الوجودي بين الطرفين ولالأحقاد الكبيرة بينهما عبر الدماء التي سالت خلال معارك الجيش اللبناني وميليشيا القوات.

كما أن باسيل تمكن بذكاء من تصوير الأمر على أنه يتعرض منذ وقت طويل الى تهشيم منهجي لصورته، وصولا الى محاولة الاغتيال المعنوي له، عبر شيطنة مواقفه وتحويلها.

في كل الأحوال، لقد أظهر **جعجع** حرصه على البقاء في جنة الحكم، وعدم رغبته على الإطلاق في الانتقال إلى صفوف المعارضة التي تخسره الكثير، ما دفعه سريعا الى ترميم علاقته بالحريري وأعاد إحياء العلاقة بين القوات والمستقبل التي يصنفها القواتيون من طبيعة استراتيجية وكعلاقة نموذجية منذ العام 2005 ولغاية اليوم، وإذا كانت ربما مرت بغيمة صيف عابرة إبان الانتخابات الرئاسية، الا انها تجاوزتها، علما انه خلال تلك المرحلة أيضا ظلت قنوات التواصل مفتوحة ولم تحصل قطيعة سياسية، حسب هؤلاء.

لذا، من الطبيعي توجيه الانتقاد إلى الحريري والمستقبل في مراحل معينة، وقد تم إيضاح كل الأمور في الجلسة الاخيرة بين الحريري وجعجع التي كانت حسب القواتيين من أهم الجلسات التي عقدت منذ فترة، وخلصت إلى توافق على الأصعدة كافة، سواء بوجود التمسك بسياسة النأي بالنفس في خضم التطورات الخارجية الخطيرة، والسعي إلى إبعاد لبنان عن كل الصراع الاقليمي الخارجي وصراع المحاور، أو لجهة النظرة المتطابقة على مستوى الداخل لجهة أن الممارسات التي تحصلت تحت سقف التسوية ليست بالممارسات التي يطمح اليها الثنائي القوات والمستقبل، علما أن الحريري نفسه أعلن جهارا اعتراضه الشديد على الممارسة القائمة التي تضرب الاستقرار والانتظام السياسي والانتاجية الحكومية، في إشارة الى باسيل.

على أن الطبق الأدم في لقاء الحريري وجعجع كان موضوع التعيينات، وقد حاول زعيم القوات تطويق باسيل والمطالبة بالالتزام بألية التعيينات وحفظ حصته، لكن معركته في الحصة المسيحية في الدولة لن تكون لمصلحته، بينما يبدو باسيل والتيار متقدمين عليه ويعززان تقدمهما يوما بعد الآخر في القضايا المختلفة التي تهم المسيحيين.

45 من جهته، يتعامل التيار الوطني الحر مع ملف التعيينات وهو لملء شواغر الفئة الاولى أي نحو مركزا، وفق معادلة الحق المكتسب بالتعيين وبأخذ المقدار الاكبر الممكن من هذه المواقع، في تجاهل لحصة الأطراف المسيحية الأخرى في الحكومة وعلى رأسها القوات ناهيك عن المردة.

ويبدو أن التيار على تفاهم شبه مكتمل مع المستقبل ما يرجح أن يؤدي إلى ولادة سلة التعيينات التي يتردد أنه تم التوافق على معظمها، من دون البحث في الأسماء، باستثناء بعض التعيينات الأمنية والقضائية، ما يعني أن القوات سيرفع الصوت من دون نتيجة، ومن دون تعطيل تلك التعيينات.

ويبدو أن هذا الأمر سيحصل بتغطية كاملة من قبل الرئيس ميشال عون الذي ينقل عنه في التيار أنه ليس متحمسا لتكرار التجربة مع القوات في ملف التعيينات وفي غيره من الملفات. ويعطي هؤلاء مثلا على ذلك حصل منذ فترة ليست ببعيدة. ففي الحكومة السابقة أطلع الوزير السابق ملحم رياشي عون على النية بتعيين رئيس مجلس ادارة لتلفزيون لبنان، فلم يعترض عون، لا بل إنه لم يسأل عن هوية من تم اختياره، وقد أعلمه رياشي أنه اختير وفقا للآلية، لكنه في المقابل، طلب عرفا أن يختار إسم مدير الوكالة الوطنية للإعلام، فاستمهله رياشي ليشاور ججع.. ثم غاب عن السمع، حسب التيار.

يتخذ التيار هذا الأمر مثلا لرفض التفاهم مع القوات على التعيينات وغيرها وهو يذكر ما حدث خلال عملية تشكيل الحكومة الأخيرة حيث نال حزب القوات وزيرين مارونيين، وقد نال رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إسم مارونيا، ولم يبق للتيار سوى وزير ماروني واحد وهو التكتل الماروني الأكبر، ما اضطر عون الى التفاوض مع الحريري لنيل وزير ماروني..

وبالنسبة إلى آلية التعيينات، فقد أقرت في عهد الرئيس السابق للجمهورية ميشال سليمان، ويقول التيار إنها انتهكت، وهي في الأساس ليست قاعدة لملء الشواغر، وهناك أولوية في ملء الشواغر بالأكفياة وبمن يمثلون الاكثرية وفقا للتمثيل والاحجام، أما الاحتكام النهائي فهو الى التصويت بالثلثين في مجلس الوزراء اذا ما قرر أي طرف الاعتراض.

من الواضح أن رئيس التيار جبران باسيل قد قرر خوض معاركه على أكثر من جبهة، متسلحا بتفاهمه مع الحريري وبالعلاقة استراتيجية مع حزب الله، ولذلك، فإن النية قائمة في إمكان إمرار التعيينات والفوز بحصة الأسد في التعيينات المسيحية، وحفظ حصة خصوم النائب السابق وليد جنبلاط في التعيينات الدرزية، بعد التسليم بأن تكون الحصة السنوية من حصة الحريري، ويبقى السؤال حول توافر أكثرية الثلثين إذا ما قرر جنبلاط وججع الذهاب في معارضة هذه السلة الى النهاية. وهنا يطرح السؤال حول الموقف النهائي لثنائي حزب الله وأمل وما إذا كان رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يعارض كسر جنبلاط، سيسير في هذا الامر.

في كل الأحوال، لا شك أن الموضوع الأهم في المرحلة الحالية هو لتمريرها بهدوء في انتظار موسم سياحي واعد قد يكون الأهم منذ سنوات، وبالنسبة إلى التسوية الرئاسية، فقد وضعت من جديد على السكة الصحيحة، لكن هذا لا يعني أنها لن تواجه المزيد من المطبات في المستقبل، إلا أنه حتى اليوم يبدو أن المعنيين بها حريصين عليها أكثر من السابق، وسيكون الامتحان المقبل لها في التعيينات الادارية، لكن هذا الأمر لن يشكل عائقاً أمامها.

أين أصبحت المبادرة الروسية؟

أعيد خلف الكواليس تحريك المبادرة الروسية لإعادة النازحين السوريين التي كانت طرحت قبل نحو عام واصطدمت بعدم وجود مؤشرات إيجابية حيالها من قبل الولايات المتحدة الاميركية، وهذا الأمر شكل العنصر الأساس في خفض التوقعات تجاهها، لا بل إفشالها. وإذا كنا نريد تحليل هذه المبادرة والآراء المختلفة تجاهها منذ اعلانها من قبل موسكو، فإن هذه المبادرة خضعت ولا تزال لمقاربات مختلفة.

هناك رأي استخف بها واعتبرها محاولة لإحداث اختراق، سعت من خلاله موسكو إلى فتح طريق في ملف النازحين، نحو تحقيق إنجاز سياسي يواكب الإنجازات العسكرية التي حققتها على الجبهات السورية. وثمة من اعتبر انها ولدت اساسا في حقل ألغام معقد، ونجاحها رهن بمجموعة عراقيل، أو بالأحرى رهن بتسويات كبرى تتجاوز الميدان السوري، إذ لا ضوء أخضر إقليمي ودولي لها كونه ملف يخضع للتجاذب الدولي ولا ينفصل عن المعركة الدائرة في سوريا. كما ان الموقف الأميركي والأوروبي واضح في تركيزه على النازحين من باب معاناتهم وليس عبئهم على لبنان، وهم يستعملون كأداة للضغط على الرئيس السوري بشار الأسد، كما على المقاومة في لبنان من باب تغلغل تنظيمات مسلحة بينهم. ويجب ملاحظة أن ثمة غياب للدعم الاقتصادي الدولي لعودة هؤلاء النازحين، فالتقديرات الاقتصادية تشير إلى أن حجم الدمار السوري تبلغ خسائره ما بين 120 و 150 مليار دولار، ناهيك عن التراجع المريع للاقتصاد السوري، في ظل غياب اتفاق سياسي على إنهاء الحرب في سوريا. ما يشير الى ان الحل السياسي لا يزال بعيداً.

في لبنان، لا توافق سياسياً حول مقاربة ملف النازحين، وهو ما بدأ في ثنائية المعالجة في الحكومة السابقة بين وزارة الخارجية ووزارة شؤون النازحين، وهو مستمر حتى اليوم في ظل رفض جزء من اللبنانيين الاعتراف باستتباب الامن في معظم سوريا لصالح الدولة. وهو خلاف حاصل بين معسكر رئيس الحكومة

سعد الحريري، المدعوم من قبل قوى سياسية أخرى مثل القوات اللبنانية والحزب التقدمي الإشتراكي، وبين معسكر التيار الوطني الحر، المدعوم من قبل حزب الله وأمل، بشأن التنسيق والحوار المباشر مع النظام في سوريا حول قضية العودة.

لكن في ظل غياب مبادرات على هذا الصعيد، وبرغم ضعفها، فإن المبادرة الروسية تبقى الإطار الوحيد الذي يمكن التحرك من خلاله، وهو ما أكده الحريري قبيل تشكيل حكومته الحالية، التي أدرجت المبادرة الروسية ضمن بيانها الوزاري.

ومن هنا، فإن التحرك الروسي الأخير باتجاه لبنان يأتي للتأكيد على أن المبادرة الروسية ما زالت قائمة، ولكنها في حاجة الى الوقت على ان يبقى لبنان منخرطاً في الجهود السياسية والديبلوماسية الروسية للحل السياسي مثل المشاركة في اجتماعات استانا، ولو بصفة مراقب.

هذا الأمر يبرز الأهمية التي توليها موسكو للبنان في هذا الموضوع، كما أن لبنان سيعيد مستفيداً من تلك المشاركة كونها ستوفر غطاء سياسياً ومعنوياً لمساعي عودة النازحين.

ولكي نكون واقعيين، فإن العامل الأهم يبقى في الحل السياسي في سوريا، إذ إن موسكو لا تستطيع وحدها تأمين التمويل المالي الضروري للعودة التي ستنتظر توافقا دولياً. وفي الانتظار، من المؤمل أن لا يشكل هذا الموضوع في لبنان عنواناً من عناوين الاشتباك السياسي الكبير، سواء في الشق المتصل بالمشاركة ذاتها، التي قد ينظر إليها الفريق المعارض للنظام في سوريا، على أنها انخراط وإن غير مباشر، في المعسكر الروسي، أو في الشق المتصل بضرورة الوصول إلى مقاربة لبنانية موحدة حول ملف النازحين.

ولا شك أن استجابة لبنان للمسعى الروسي الذي يحمل عناوين أبعد من النازحين على صعيد دوره في المنطقة، سيكون لفائدته مثلما أنه سيفيد روسيا الباحثة عن دور رئيسي في المنطقة من البوابة السورية.